
المرفق العام للبلدية :

□ ضرورة التحكم في التسير □

« على ضوء قانون البلدية 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 »

الأستاذ الدكتور / عبد الحق ساحي

محاضرة أقيمت يوم الخميس 18 جاتفي 2018 (اليوم الوطني للبلدية)
المركز الدولي للمؤتمرات- عبد اللطيف رحال-

□ المرفق العام للبلدية: □ ضرورة التحكم في التسيير

I. الجوانب النظرية و القانونية في تسيير المرفق العام. □

II. شروط إقامة المرفق و ارتباطه بدور الدولة
و باحتياجات المواطن.

I. الجوانب النظرية و القانونية في تسيير المرفق العام.

1.1. منشأ المرفق العام و حاجة المواطن

✓ يُعرف المرفق العام «بكل نشاط أو خدمة تُنشؤها الدولة أو ترعاها خدمة للصالح العام».

- المرجعية الاولى و الأخيرة: خدمة الصالح العام.
- القاعدة الجوهرية تلبية حاجيات المواطن.
- القيام بمهام الدولة و التكفل بدورها يرتكز على مرفق عام.

2.1. دور الدولة منوط بديناميكية المرفق العام

❖ المبادئ الأساسية لإنشاء المرفق العام و لسيره :

- تضع الدولة الموارد أو تسهل إيصالها للقيام بالدور المنوط.
- لا يعني أن المرفق العام لا ينضبط في نفقاته لأنه يخدم الصالح العام بل العكس هو الصحيح فهو دائم التقييم.
- لا يمكن للمرفق العام أن يكون ناجعا إلا إذا خدم المواطن بالدرجة الأولى في ظل احترام القوانين و الأنظمة وفق نظام تقييمي موحد .
إذ ترتبط نجاعته و فعاليته بقدر ما يحقق من أهداف.

3.1. قوانين المرفق العام

هذه الأسس تبقى ذات قاعدة
قانونية تلاحظ على الخصوص
فيما يُسمى بقوانين المرفق
العام و التي درستها المدارس
الفقهية القانونية المختلفة
بفرنسا و سار على منوالها
المشرع الجزائري

- المساواة
- التأقلم المستمر
- الديمومة
- الشفافية
- المردودية

أ) أسس قانونية

إن كل مدارس المناجمنت
سواء مدرسة العلاقات
الانسانية أو المدارس
النظامية تركز أساسا على
ضرورة توافر هذه
الأسس لكي تقوم المنظمة
بعملها و أنشطتها وفق
مقاييس هذه المدارس التي
أعطت ركيزة لتنظيم و
سير المنظمات

■ النجاعة

■ الجودة

■ التقييم و التقويم

■ التجديد

■ الفعالية

(ب) أسس المناجمنت

II. شروط إقامة المرفق و ارتباطه بدور الدولة و باحتياجات المواطن.

1.2. أسس تسيير المرفق العام و قواعد المناجمنت العام (خمسة)

1.1.2 أنشطة المناجمنت العام: تعتمد بالخصوص على فريق العمل

- 1) التوقع أو رسم الخطوط و المعطيات وفق تشخيص عملي.
- 2) التنظيم (التبادل و التفاوض) و التفويض أساس قاعدة فريق العمل.
- 3) التخطيط: القرب من القرار و العمل على التكفل بالأنشطة بصورة منظمة لا عشوائية و يكون ذلك بالاعتماد بصورة موازية :

أ) و يتعلق بالخصوص : استقبال المواطن، عصرنة الإدارة، تهيئة المحيط ... إلخ من مجموع الأهداف التي تسطرها و يصادق عليه المجلس و يعرض للإعلام على المواطنين.

ب) و يصبح بذلك جسر وصل بينهم و بين المنتخبين و يمكن تسمية : مشروع البلدية (لمدة 05 سنوات) يقيم كل سنة و تعرف نتائجه كل سنة و مدى ما حققه المجلس المنتخب.

« مشروع البلدية : هي مجموعة الأهداف و النتائج المتوقعة تحقيقها في ظرف 03 إلى 05 سنوات تركز أساسا على جودة الخدمة المقدمة للمواطن »

4) التنسيق و المتابعة و الإعلام و الاتصال (الجانب السلبي في تسيير مشاريع البلديات هو عدم التنسيق و المتابعة)، الإدارة تضع الموارد أو تسهل إيصالها للقيام بالدور المنوط.

5) الرقابة : (المستمرة، البيداغوجيا).

(عمليات ضرورية لنجاح كل خطة تسيير تعتمد على النتيجة)

و على هذا الأساس، يمكن تصور لكل بلدية مشروع بمفهومه العلمي -مشروع عمل- ينظم كافة أنشطتها على المدى القريب و المتوسط و البعيد.

كما أن للإدارة الوصاية أن تعمل بما يسمى: عقد الأهداف و الوسائل.

2.1.2 قيم المرفق العام و مقتضياته للتنمية المستدامة

■ مرفق عام مفتوح و أنشطته شفافة.

✓ يجب أن يتحلى مرفق البلدية
بهذه القيم التي تجسد في
الواقع بإجراءات عملية
خاصة باستقبال المواطن و
خدمته و عصرنة الإدارة و
تقريبها من المواطن.

■ مرفق عام يراعي المحيط.

■ مرفق عام مرتبط بالمواطن.

2.2. كيفية إعداد آليات ديمومة المرفق العام (06 عناصر)

1. تحديد الهدف: التسيير بالنتيجة ← يرتقي المرفق العام إذا كانت إجراءاته عملية و واقعية لأن الهدف قبل كل شيء هو نتيجة.

2. الالتزام و الجودة : ما الجودة إلا الالتزام بما وعدت.

(الاستقبال ، انطلاقة عملية) لربط العلاقة بين المواطن و الإدارة.

- إن المتعارف عليه أن أساليب البيروقراطية و القيود التنظيمية المعمول بها تحول دون توفير خدمات بنوعية جيدة ، و قدمت المدرسة اليابانية (كايزون) المبادئ ذات العلاقة بالخدمة :

- تحديد المستفيد من الخدمة.

- تصميم الخدمة بشكل يلبي رغبة المستهلك.

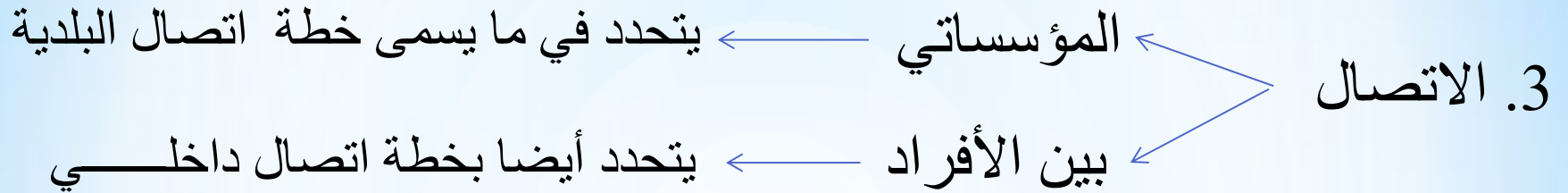
- توفير الخدمات بحسب الطاقة و الامكانية.

- منح السلطة و التفويض للمسئول المباشر.

- وضع المعايير للخدمات.

- قياس أداء الخدمة.

و طبعا فإن جودة الخدمة تختلف عن تلك المتعلقة بجودة السلع
و المنتجات الصناعية.



4. التعبئة و فاعلية العنصر البشري : لا تنتظر ما يعطى لك بل ما تنشؤه.

- إن تحديد المسئوليات وفق مشروع البلدية سيجعل لكل مسئول بها ورقة طريق يحاسب على نتائجها.

5. إعادة النظر الدائم في تحقيق الإجراء و الهدف (الهدرة):

- و ذلك بتجسيد تقليد سنوي يسمى : الندوة التقييمية لمشروع البلدية

6. التقييم و التكوين المستمر:

- يتوجب على كل بلدية أن تقدم خطة تكوين خاص بأفرادها و ذلك بعد تقييم سنوي لكل موظف.

3.2. صفات التميز في المرفق العام

- ذا جودة
 - ذا خدمة مستمرة
 - مجدد
 - انفاق في حدود ما تقتضيه النتيجة
 - عصري (التأقلم المستمر)
- إن هذه أدوات التقييم التي يمكن أن يضطلع بها مفتشو الولاية عوض تتبع الإجراءات الإدارية فقط بل تجسيد كلها وفق برنامج عمل.

الخاتمة

إن المعادلة الحقيقية لعصرنة الإدارة و تطويرها تركز على:

✓ المرفق العام لم ينشأ إلا لخدمة المواطن.

✓ الدولة القوية بمرفق عام ذي جودة.